



السعدون يقدم درعا تذكارية لكايلي

ذات الاهتمام المشترك. واستعرض الجانبان علاقات التعاون بين مجلس الأمة الكويتي والبرلمان الأوروبي. وحضر اللقاء رئيس اللجنة النائب عبدالله المصنف ومقرر اللجنة النائب مرزوق العازمي وأعضاء اللجنة النواب الدكتور عبد الكريم الكندري والدكتور عبد العزيز الصقعبي ويوسف البذالي إضافة إلى رئيسة بعثة الشرف المرافقة النائبة الدكتورة جنان رمضان والنائب عالية الخالد والقائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الكويت جيميئاس فرانيشيوس.



كايلي مع رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية عقب اللقاء المشترك

وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية عددا من الموضوعات والقضايا

الأوروبي إيفاكايي والوفد المرافق لها في مجلس الأمة أمس الأحد مع رئيس

يومين. على صعيد متصل بحثت نائبة رئيس البرلمان



جانب من الاجتماع بين الطرفين

البرلمان الأوروبي وصلت إلى الكويت أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق

لدى الكويت جيميئاس فرانيشيوس. وكانت نائبة رئيس

رمضان والنائب عالية الخالد والقائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس الأحد نائبة رئيس البرلمان الأوروبي إيفا كايي والوفد المرافق لها وذلك بمناسبة زيارتها الرسمية لدولة الكويت. وذكرت شبكة «الدستور» الاخبارية في بيان أن اللقاء تناول أهم ملفات التعاون الثنائي بين مجلس الأمة الكويتي والبرلمان الأوروبي إضافة إلى بحث أهم الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين. وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب الدكتورة جنان

اللجنة تصوت اليوم على الميزانية العامة للدولة

«الميزانيات»: توافق على 300 مليون دينار كبدل نقدي للإجازات

اتفاق على 157 مليوناً للصفوف الأمامية لأربع جهات حكومية و10 ملايين لبدل الإيجار



من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

في الصفوف الأمامية أوضح الديمخي أنه تم الاتفاق على إقرار مبلغ 157 مليون دينار للصفوف الأمامية بعد زيادة مبلغ 37 مليون دينار لتغطية مكافآت الصفوف الأمامية للعاملين في القطاع النفطي، لافتاً إلى أن المبلغ كان 120 مليون دينار فقط للعاملين في الصفوف الأمامية للعاملين في الإدارة العامة للإطفاء والحرس الوطني ووزارة الدفاع. كما أعلن عن الاتفاق على إضافة مبلغ 10 ملايين دينار كبدل إيجار لمن أجرى البديل الإسكاني، منوها أن اللجنة ستجتمع غدا للتصويت على الميزانية العامة للدولة وميزانيات الجهات المتبقية للعاملين

سنويا، وأن تقوم وزارة المالية بتنظيم الصرف لضمان توزيع المبلغ على أكبر شريحة من المواطنين بفتح السقف ومن دون الإلزام بمدة الـ 90 يوما. وفيما يخص مكافأة الجهات المتبقية للعاملين

وأشار إلى أن هذا المبلغ سيستخدم خلال الخمسة أشهر القادمة، على أن تكون الأولوية في بيع الإجازات للكويتيين، وإزالة شروط بديل الامتياز، ومضي عام بحيث يتاح بيع الإجازات

ولكنه أرفق بالتوافق بين وزارة المالية ولجنة الميزانيات، وبالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت منها إزالة سقف الـ 3 أشهر، معتبراً أن إنجاز الموضوع تعاون كبير من قبل الحكومة.

حسنت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس الأحد بالتوافق مع الحكومة موضوعات بيع الإجازات ومكافآت الجهات المتبقية من العاملين في الصفوف الأمامية وصرف بدل الإيجار لمن أجرى البديل الإسكاني، على أن تصوت خلال اجتماع يعقد غدا الاثنين على الميزانية العامة للدولة. وأوضح رئيس اللجنة النائب د. عادل الديمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الاجتماع تم بحضور وزير المالية عبد الوهاب الرشيد ووكيل الوزارة والفريق التابع، وتم الاتفاق على تخصيص مبلغ 300 مليون دينار كبدل نقدي لبيع الإجازات. وبين أن هذا المبلغ لم يكن ضمن الميزانية العامة

في اجتماعها بحضور ممثلين عن «الداخلية» و«المعلومات المدنية»

«الداخلية والدفاع» توافق على مرسومي التصويت بـ «البطاقة المدنية» وإضافة بعض المناطق للدوائر



جانب من اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية في مجلس الأمة

بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة ويقضي باعتماد التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الأمة وفق عنوان السكن المسجل في البطاقة المدنية. وأوضح الدكتور العجمي أن اللجنة وافقت على المرسوم بقانون رقم «6»، لسنة 2022 بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم «42»، لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ويقضي بإضافة بعض المناطق إلى الدوائر الانتخابية القريبة منها جغرافيا. وذكر أن الاجتماع عقد بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وافقت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية في مجلس الأمة باجتماعها المنعقد أمس الأحد على المرسومين بقانونين بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة بشأن التصويت وفق عنوان البطاقة المدنية وإعادة تحديد الدوائر الانتخابية بإضافة بعض المناطق إليها.

وأوضح مقرر «الداخلية» البرلمانية النائب الدكتور محمد العجمي في تصريح صحفي عقب الاجتماع أن اللجنة وافقت على المرسوم بقانون رقم «5»، لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون رقم «35»، لسنة 1962

خالد العميرة يقترح التثمين أو التحويل إلى النشاط الاستثماري لكامل القطع السكنية في منطقة السالمية



خالد العميرة

مزدحمة بصورة دائمة. وأسوة بما تم من إجراءات التثمين بمنطقة جليب الشيوخ وغيرها لذا وجب إنصاف أهالي منطقة السالمية من المواطنين الموجودين بتلك المناطق وإضافة ما تبقى من تلك القطع للمخطط الهيكلي العام للدولة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بشأن " اتخاذ الإجراءات اللازمة بإضافة التثمين أو التحويل إلى النشاط الاستثماري، لكامل القطع السكنية في منطقة السالمية وإضافتها للمخطط الهيكلي العام للدولة " .

أعلن النائب خالد العميرة عن تقديمه اقتراحا برغبة بشأن التثمين أو التحويل إلى النشاط الاستثماري لكامل القطع السكنية في منطقة السالمية. وقال العميرة في اقتراحه إن المواطنين من ذوي الأملاك السكنية الخاصة من المواطنين بمنطقة السالمية يعانون من الكثافة السكانية والمرورية إضافة إلى مشكلة وجود سكن العزاب الوافدين وكثرة المجمعات التجارية والاستثمارية المحيطة بهم والتي يرتادها الكثيرون ما جعل تلك المنطقة

صالح عاشور يسأل وزير التعليم العالي عن الدكاترة والمعيدين الذين تم إنهاء خدماتهم في «الجامعة» و«التطبيقي»



صالح عاشور

في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتم صدور قرار بإعادتهم للخدمة وكيفية الموافقة عليهم ومسببات قبولهم منذ 1-1-2017 وحتى تاريخ السؤال؟ 3- يرجى تزويدي بأسماء من تم قبولهم من المتبعثين من جامعة الكويت لدراسة الماجستير والدكتوراه وأسماء من لم يتم قبولهم وأسباب عدم قبولهم وتعيينهم في الجامعة وما هو مصيرهم بعد حصولهم على الشهادة واعتمادها؟ 4- كم عدد القضايا التي قامت إدارة الجامعة برفعها وأسباب رفع القضايا؟

وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، طالب فيه تزويده بالآتي: 1- يرجى تزويدي بأسماء جميع الدكاترة والمعيدين والموظفين الذين تم إنهاء خدماتهم في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأسباب إنهاء خدماتهم وهل تم التدرج معهم في مسألة إنهاء الخدمات قبل صدور قرار الإنهاء منذ 1-1-2017 وحتى تاريخ السؤال؟ 2- يرجى تزويدي بأسماء جميع الدكاترة والمعيدين والموظفين الذين تم إنهاء خدماتهم